

العدالة الاجتماعية

للأستاذ عبد الحميد اسماعيل سراج الدين

العدالة الاجتماعية موضوع كثر ترديده على أفواه المتكلمين والكتاب ، يدعون إلى وجوب البحث فيها والأخذ بها وتطبيقها .

وإنه لما يفخر له كل مصرى ذلك الشعور الكريم وتلك الروح النبيلة ، اللذان تجليا فيما عملت وتعمل حكومة الشعب من إنصاف الطبقات الفقيرة وأصحاب الدخل الضئيل من العمال وصغار الموظفين ، لتيسر لهم حياة معيشة مرضية . لقد أصبح الجميع حكومة وشعبا يشعرون بعاطفة قوية للنهوض بتلك الطبقة المحرومة — ذلك الشعور هو دليل النضج السياسى والاجتماعى للأمة ، وهذه الرغبة العامة فى الإنصاف هى مانسميه العدالة الاجتماعية .

لقد كان للنضجة التى قامت ، والتى مازال أثرها يرن فى الآذان ، لمكوبى قنا وأسوان ، وتلك الهزة التى ملكت مشاعر الجميع ، من ملك عظيم وحكومة رشيدة وشعب يقظ ، أثر مباشر سريع أدى الى البحث فى أسباب تلك النكبة ؛ وما إذا كان مرض الملاريا وحده وانتشاره سببا فى تلك النكبة المروعة التى أفزعت الجميع . لقد ظهر فى الواقع أنها نتيجة للفقر والمرض والجهل مجتمعة — وتلك كلمات نتم على مشكلة مصر وتعبّر أدق تعبير عما يحسه الجميع من ضرورة مكافحة هذا الثلاث الخيف ، وتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين سكان مصر أجمعين .

لقد كانت نتيجة الحرب العالمية الماضية الیقظة العامة للشعوب والنهضات السياسية والاجتماعية للأمم والحكومات ، وتحديد نظام الحكم فيها ، والجهاد فى سبيل الاستقلال أو استكمال . أما الحرب الحالية فنتيجتها الحتمية إنما هى الأخذ بناصر الطبقات الفقيرة وتأمين حياة الأفراد . وليس أدل على ذلك من أن ترتفع تلك الصيحات المدوية من زعماء الأمم الديمقراطية والحرب فى أشد أدوارها بوجوب انصاف تلك الطبقات وتيسير سبل الحياة أمامها ورفع مستوى المعيشة لكل مواطن . لقد صرح الجميع بروح العزم والتأكيد بأنه يجب أن يكون لكل مواطن عمل وأن يكون له مسكن صحى وغذاء سخى وتعليم ودواء بالجمان له ولعائلته .

إن تيسير ذلك لكل فرد هو أقل ما يجب له ولعائلته ، فإلى الأمة إلا مجموعة الأفراد ، والأمة الصالحة هى التى تتكون من أفراد صالحين ، ولا يصالح الفرد إلا إذا صالحت حاله وتوفرت له ولعائلته وسائل العيش . وهذا يجب أن أقول إنه ينبغى ألا نشيط فى التقدير أو نغالى

في وزن الأمور فجرى وراء المذاهب السياسية المتطرفة . وأنا أرفع صوتي قائلاً إن الملكية في الواقع رمز لحرية الفرد وليست وقفاً على طبقة من الطبقات كما يتصور الكثيرون ، قرب غنى أصبح فقيراً معدماً ، ورب فقير أصبح باهظ الثروة والمال . والأمثلة على ذلك ظاهرة تملأ الأعين والاستماع .

لقد تفاوتت المقول والمواهب ، ولا يجب أن نخذ من نشاطها ونظمي مصابيح آماننا فالخياة عراك وجهاد . فلتترك كل فرد يحقق أحلامه الذهبية ، وإنما يجب أن تشارك الدولة المحظوظين في أرباحهم ولا تترك الحكومة للفقير المعدم نهبا للفقر والمرض والجهل دون أن تعارنه المعاونة التامة الفعالة هذا هو دستور الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وذلك هو رمز الجهاد الذي تجاهد في سبيله كل أمة حية .

وإذا كان رائدنا العدل والانصاف في بحث الأمور وجب أن نعترف بصراحة المؤمن لكل من أدى خدمة لهذه الأمة . ويجب الاعتراف لهذه الوزارة بأنها قد أدت وستؤدي للأمة بجميع طبقاتها خير الخدمات ، فهي من صميم الشعب ، وهدفها الأول والأخير مصلحة الشعب . لقد دأبت الحكومة على تشجيع نهضات المال وتنظيمها بروح وثابة متدائمة . فالنقابات العمالية وتحديد حد أدنى للأجور وقانون عقد العمل والتأمين الاجتماعي كلها قوانين تبحث في تنسيق صلة العامل بصاحب العمل ، فيطمعن العامل على عمله ومستقبله ، ويتمسر لصاحب العمل النهوض والتدرج الى رفع مستوى عمله . وكذا الجمعيات التعاونية والمطاعم الشعبية ومجانية التعليم الأولى والابتدائي والمستشفيات ومحاربة الأمراض والأوبئة ، وأخيراً انصاف صغار الموظفين بذلك النظام الشامل . كل ذلك ما هو في الواقع الامشايح تسهيل سبل الحياة لهذه الطبقات وتطمئنها على مستقبلها ومستقبل عائلتها .

وليس معنى ذلك أن الحكومة قد أدت ما عليها كله ، وأن الشعب قد نال ما يجب أن يناله كله ، وإنما أول الغيث قطرة . وما زالت السكنى الصحية غير متيسرة للجميع والمستشفيات قليلة نسبياً ، ولا يزال الغذاء الصحي غير كاف . وأرى أن هذا سيتبدل إلى أحسن حال بعد الحرب إن شاء الله ، إذ سيتيسر تنفيذ المشاريع الضخمة لبناء الأحياء العمالية الصحية والمستشفيات والمدارس وتسهيل سبل العيش والتعاون ، بعد تركيز الأسعار وانقضاء غمة الحرب وعدم الاستقرار .

إن الفقر والمرض والجهل ، هذا الثلاث الخفيف ، إذا كان قد أقض مضاجع أهل المدن فهو يرتفع في مجبوحة في الأرياف بنسبة لا تقاس . والمشكلة معقدة تحتاج إلى بحث وتحليل واستقصاء . فالتفاوت شامل في الثروات وينقص انفلاح الصغير والعامل قوانين كثيرة لتنسيق العمل والاستثمار والاستماع الدائم إلى شكايته ، وعمل الضروري لحفظ قوام صحته ورفع مستواه المادي والاجتماعي .

ولقد قدرت الحكومة عظم المسؤولية الملقاة على عاتقها ، وهى تعمل بهمة لا تعرف الكلل لنهض بالريف وينال ساكنوه حقهم من العدل الاجتماعى . وهنا أقف لحظة لأقول ان مشروع تحسين الصحة القروية هو أجل خدمة وأعظم خدمة قدمتها وزارة الصحة ، فقد أنشأت وحدة صحية لكل ١٥٠٠٠ نسمة تشمل العلاج ورعاية الطفل والنظافة الصحية العامة . وهو مشروع جليل سيؤتى ثمرة بالتأكيد ان شاء الله والزمن كفيل بتخليد فائدته — وكذلك الوحدات الاجتماعية والزراعية التى أنشأتها هذه الوزارة ، فهى مشاريع كفيلة برفع مستوى الفلاح الزراعى والثقافى والاجتماعى ، وهى مشاريع ضخمة تحتاج لمعاونة كل فرد فى الأمة من جميع الهيئات والطبقات .

وأمامكافة الأمة فهى مشروع خطير جليل الشأن بعيد الأثر فى بعث هذه الأمة من جديد . ويجب على كل مصرى شرب من ماء النيل ، وتغذى من تربة مصر ، وترعرع فى جوها ، وعاش فوق أرضها وتحت سماها ، أن يساهم فى إزالة وصمة الأمية عن جبين مصر ، ويحو ذلك العار الذى لازم هذه الأمة حقبة طويلة من الزمن .

إن أرض مصر الطيبة يجب أن تكفى مؤونة بنيتها وزارعها وان اختلفت الملكيات الزراعية فالقانون كفيل بتنظيم وتنسيق نظام الزراعة . وانى كفلاح أجزم بأننا إذا نظمنا الإيجار على أسس معقولة بعيدة عن الغلو فى تقديرها ، لمنافسات والمزايدات وتنسيق زراعة الأرض نفسها بنسب معينة فى كل منطقة ليتيسر الغذاء الكافى من الحضر والجوب فيها ، لكفت كل منطقة نفسها .

وإنى لألاحظ والأسف يملا قلبى أن البؤس والفقر الأسود منتشران بين سكان التفاتيش الزراعية الكبيرة ، سيما فى أعالي الصعيد ، قنا وأسوان . وذلك لسببين : (الأول) لأنهم يزرعون الأرض على حساب التفاتيش الخاص وأكثرية السكان عمال بأجر بسيط ولوقت محدود فى السنة أبان مواسم الحصاد والجنى . و(الثانى) لانتشار الآلات الميكانيكية الزراعية وهذا جميل لكبار الملاك ولكنه نكبة وأى نكبة لساكنى وعمال المنطقة المكتظة .

ولو قسمت تلك الأراضى الى وحدات زراعية صغيرة بإيجار معقول تقسدى أو عيى ، ووزعت على صغار المزارعين ليزرعوها ، وهى ثم لهم سبل الحصول على مساكن صحية يقوم بإنشائها أصحاب التفاتيش مع مدهم بالمواشى الزراعية ذات الإنتاج ، لصالح حالهم وتيسر معاشهم . وهذا النظام يتبعه أكثر ساكنى شمال الدلتا . ولذا لحالة صغار المزارعين فيها فى سرور وخلا يبقارن بأخوانهم فى الصعيد . أما أن تبقى الحال كما هى فلا يمكن أن ينصلح لهم حال ، لا صحيا ولا ماديا ولا اجتماعيا . ولا تندمش إذن إذا ما حصدم الأمراض لضعف مقاومتهم ، وللفقر الأسود الضارب بينهم وبالجهل الخيم على عقولهم .

إن نهضة الفلاح تحتاج الى تعاون الهيئات ، فكل المرافق فى الأرياف تحتاج الى اصلاح . فن مياه صالحة للشرب ، الى مستشفيات ، الى تعمير الوحدات الصحية

والزراعية والاجتماعية ، الى توفير الغذاء الصحى وتيسيره ، الى الجمعيات التعاونية والمدارس وتيسير المواصلات والسكك الزراعية بالمكدام ، الى تنظيم الأمن العام والادارة ونظام العمد والخضر . وكلها مشاريع نعتز جميعا بأن الوزارة القائمة قد أخذت بها فعلاً ولا تألو جهداً فى تنفيذها .

كذلك لا يفوتنى أن أذكر أن التربية السياسية للشعب تتمكن بنشر المجالس القروية والمحلية . وفى ذلك تعويد على نظام اللامركزية وتحمل مسئولية انجاز المشروعات الصحية والثقافية المحلية فى حدود ميزانية تلك المجالس .

لقد بينت أن أمام الحكومة والامة جهاداً طويلاً شاقاً وعملاً صريحاً فى سبيل الأخذ بناصر الطبقات البائسة وتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية حتى ينالوا حقوقهم ، سيما إذا علمنا أن متوسط دخل الفرد فى مصر لا يتجاوز بضعة جنيهات وهو فى إنجلترا ١٥٨ جنيهاً وفى أميركا أكثر من ذلك بكثير .

إن الأمم الحرة لا يمكن أن تكون قد استكملت حريتها ما لم يشعر مواطنوها بحقوقهم وخلصهم من نير الفقر والمرض والجهل . وليس من العار أن نعتز بالحق ، ولكن من الجهل أن نقالط أنفسنا . إن نثى الأمة لا ينفلح حذاء ولا يسترجع جسمه إلا بأبواب منهلة ولا يتذوق لها إلا لماماً . فإذا كانت الحكومة تسعى الآن بكل ما أوتيت من قوة لرفع مستوى المعيشة لتلك الملايين فذلك أيضاً يعد رفعا لمستوى الثروة العامة للدولة .

فإذا كانت الأمة تستهلك مثلاً ثلاثة ملايين حذاء وخمسة عشر مليون ثوباً من الأقمشة ومليونى جنيه فاكهة ومثلها لحم الخ ، فارتفاع مستوى المعيشة للملايين يجعلها تستهلك أضعاف تلك الكميات . وهم يحاربون فى أميركا الأزمات برفع الأجور وزيادة الاستهلاك لاستنفاد البضائع والمحصولات وذلك برفع مستوى المعيشة لا خفضها ، إذ أن كثرة الاستهلاك تبعها حتماً زيادة الإنتاج الأهلى من البضاعة والزراعة . وهذا يستتبع بالطبع زيادة فى الثروة الأهلية للدولة .

إن المواطن الذى يجد ما يكفيه من الغذاء واللباس ويتقف تثقيفاً عاماً أولاً يشعر دائماً بانسانيته وبأنه قد نال حقه فى العدل الاجتماعى بين مواطنيه . وأنا أؤكد لكم أنه لا يتزل عادة الى الاجرام للأسباب انتافهة المنتشرة بين ساكنى الريف ، ويتعد دائماً عن الحزازات المتولدة من الجهل ، ويرتفع عن الوسط الإجرامى المتولد من الفقر الأسود .

هذه كلمة صريحة ونظرة خاطفة عن العدالة الاجتماعية وما تستوجبه من النهوض بالطبقات المحرومة البائسة ، بحاربة انقمار المرض والجهل ، وإيجاد القوانين لصالح العامل والزارع ، وإتصاف صفار الموظفين وتيسير سبل الحياة لهم وتأمين معاشهم ورفع مستواهم العام . جعل الله عهد الفاروق عهداً يمين وإصلاح وخير وبركة للجميع .